الجمهورية اليمنية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

النشرة الفصلية
للمستجدات الاقتصادية

Quarterly Economic Update Bulletin

السنة الأولى – العدد الثاني

ديسمبر ٢٠٠٣

**هذه النشرة محدودة التداول و تستخدم فقط لأغراض العمل الحكومي حيث لا يجوز كشف محتوياتها بدون موافقة الوزارة*

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الهدف من إصدار وزارة التخطيط والتعاون الدولي لهذه النشرة الفصلية هو لتحليل بيانات الأنشـــطة الاقتصادية الرئيسية (الإنتاجية والخدمية). حيث ستناقش هذه النشرة المؤشرات المختلفة للاقتصاد الكلـــي وعلى فترات محدده حتى تسهل عملية إجراء التوقعات للمؤشرات الاقتصادية (المالية والنقدية) مما يساعد الحكومة على وضع سياسات اقتصادية تشجع على الاستثمار وتخفف من معدلات الفقر من أجل تحقيـــق تنمية اقتصادية شاملة لا تقتصر فقط على الزيادة في معدل الدخل بل أيضاً في توصيل وتحسين الخدمات العامة بكفائه وفعالية. وسيتم في هذه النشرة تخصيص موضوع اقتصادي معـــين لأي مـــن القطاعـــات والمؤشرات الاقتصادية يتم تحليله بصورة دقيقة ومتعمقة من وقت لأخر.

وتحقيقاً لهذا الهدف وتتويجاً للجهود التي بُذلت، تم إصدار النشرة الفصلية الأولى في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣، حيث تم استعراض أهم التطورات الاقتصادية، بحسب البيانات المتاحـــة مـــن قبـــل الـــوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية من خلال إصداراتها الإحصائية الشهرية والفصـــلية وأهمهـــا الجهـــاز المركزي للإحصاء، ووزارة المالية، والبنك المركزي.

وفي هذا العدد (الثاني) ستتناول النشرة مسار تطور المؤشرات المالية والنقدية،

المحتويات

أهم تطورات الاقتصادية للعام المنصرم ٢٠٠٣ ..... ٤
١- الناتج المحلي بطريقتي الإنتاج والإنفاق ٨
٢- التضخم..... ١٠
٣- المالية العامة للدولة ١٢
٣-١ موازنة ٢٠٠٤ .....١٢
٣-٢. عملية تنفيذ موازنة عام ٢٠٠٣ .....١٢
٤- القطاع الخارجي..... ١٤
٤-١ ميزان المدفوعات ١٤
٤-٢ طبيعة واستخدامات السلع المصدرة والمستوردة.....١٥
٤-٣ التبادل التجاري بين اليمن ودول العالم ١٦
٥- الاحتياطيات الخارجية..... ١٧
٦- الائتمان المحلي ١٨
٧- التطورات النقدية ١٩
٨- أسعار الفائدة..... ٢٠
٩- سعر الصرف..... ٢١
١٠- حصة الحكومة من إنتاج النفط..... ٢٢
١١- الدين العام الخارجي والمحلي ٢٢
١٢- الإصلاحات الهيكلية..... ٢٣

أهم تطورات الاقتصادية للعام المنصرم ٢٠٠٣

- أشارت البيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، بأن معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٣ هي ٣,٨%، حيث قُدرت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية ١,٩٦ تريليون ريال (١٠,٦ مليار دولار). كما إن الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة قد يحقق نمواً بنسبة ٤,٤%. وأشارت تلك البيانات إلى أن القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في نمو الناتج غير النفطي هي: الزراعة والإنشاءات والصناعات التحويلية وخدمات التجارة والنقل والمواصلات، حيث وصل متوسط معدل نمو هذه القطاعات إلى أكثر من ٥,٧%. ولكن برغم ما تحقق من نمو في عام ٢٠٠٣، إلا أن هناك تراجع في أداء قطاع الكهرباء والمياه والخدمات الحكومية مقارنة بعام ٢٠٠٢، وذلك لعدد من العوامل أهمها (١) عدم التمكن من مباشرة إنشاء محطة توليد الكهرباء بالغاز الطبيعي في مأرب، (٢) عدم مواكبة الاستثمارات في مجال البنى التحتية من المياه والصرف الصحي مع التمدد العمراني الواسع في المدن اليمنية وصعوبة تلبية احتياجاتها.

- وصل معدل التضخم الشهري حتى شهر نوفمبر ٢٠٠٣ إلى ١٣,٣% وبمتوسط سنوي ١٠,٦% خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن يصل إلى ١٢% بنهاية العام الحالي نتيجة موجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة نتيجة ارتفاعها عالمياً.

- حصل تعديل كبير في حجم الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعام ٢٠٠٢ حيث أنخفض عن ما رصد له في النشرات الشهرية الصادرة عن البنك المركزي حيث أنخفض من ٥٣٠ مليون دولار في نشرة شهر يوليو ٢٠٠٣ إلى ٤٤٣,٤ مليون دولار في نشرة شهر أكتوبر ٢٠٠٣. وغالبية هذا الانخفاض أتت من احتساب القيمة الكلية لفاتورتي الاستيراد والتصدير الغير نفطية وكذلك من الانخفاض في ميزان الدخل والتحويلات الجارية والتي تجاوزت الزيادة عند إعادة احتساب ميزان الخدمات. أما بالنسبة للتدفقات الاستثمارية المباشرة الصافية فلم يحصل فيها أي تغيير كبير. وبالنسبة لأداء ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٣ فقد حقق فوائض مالية جيدة، حيث وصل ميزان الحساب الجاري في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٨٨,٢ مليون دولار مقارنة بـ ٢٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. ومعظم هذا الفائض جاء نتيجة للزيادة في التحويلات الجارية الخاصة (عوائد المغتربين) والتي وصلت إلى ٧٢٢,٨ مليون دولار بنهاية يونيو ٢٠٠٣.

- حققت عملية تنفيذ الموازنة بدون تسديد القروض والإقراض الخارجي والمنح عجزاً بمقدار ٣٤ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣ مقارنة بـــ ٤٨ مليار ريال تم تقديره عند إعداد الموازنة، وهذا يشير إلى أن الموازنة ستحقق عجزاً أقل مما توقع له نتيجة ارتفاع أسعار النفط عن ما خطط له في الموازنة حيث وصلت نسبة العجز في الربع الثالث إلى ١,٧% من الناتج المحلي مقارنة بما توقع ٢,٣% في الموازنة. ولقد كان من المتوقع أن تحقق الموازنة فائضاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً ولكن بسبب الموافقة من قبل مجلس النواب على الاعتماد الإضافي تحقق العجز بدلاً من الفائض.

- ما زالت معدلات أسعار الفائدة مستقرة عند معدلاتها السابقة ١٣% لودائع الادخار، ١٥-٢١% للاقتراض، أما بالنسبة لمعدلات الفائدة لأذون الخزانة لفترة ثلاثة أشهر فقد شهدت زيادة ملحوظة من ١٢,٩% في شهر يونيو إلى ١٣,٧٧% في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٣.

- واصلت معدلات العرض النقدي بمفهومها الضيق والواسع نموهما بمتوسط مقداره ٢١% و ١٧%، على التوالي، خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٠٣. وذلك استجابة للزيادة في النفقات الحكومية والتي تحدث عادة مع نهاية كل عام مالي نتيجة صرف الحكومة ما عليها من مستحقات.

- الاحتياطي النقدي الخارجي وصل إلى ٤,٩٩ مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر الماضي حيث أنخفض عن ما تم تحقيقة في شهر أكتوبر ٥,١١ مليار دولار وذلك نتيجة عجز في ميزان المدفوعات كما إن هذا الاحتياطي ما زال يغطي حاجات المجتمع من الواردات لأكثر من ١٦ شهراً.

- إجمالي الدين الخارجي وصل إلى ٥,٢٢ مليار دولار. وكنسبة من الناتج المحلي فهي تمثل ٤٩%.

- لقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ تطورات ملموسة على طريق الإصلاحات ألهيكليه حيث:

- انتهت الحكومة من عملية إعداد الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات،
- تم إرساء مشروع ألبصمه على شركة ألمانية،
- وأنشئ نظام الحوافز لموظفي الخدمة المدنية
- وصادق مجلس النواب على قانون صندوق الخدمة المدنية،
- وتم إعادة تقييم سياسات وإجراءات التوظيف،
- تم استكمال جميع الإجراءات لإصدار البطائق الوظيفية،

أهم التحديات والمخاطر التي يواجهها الاقتصاد اليمني:

من المعروف أن تحقيق معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي يعد أحد أهم الشروط اللازمة للتخفيف من الفقر وتراجع معدلاته، وهذا الأمر لن يتحقق ما لم يتم المحافظة على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي والمحافظة على توازن الموازين الاقتصادية الكلية، فضلاً عن أهمية وضرورة الاستقرار السياسي والأمني كمتطلب ضروري لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
من ناحية ثانية من المهم أن تحتل إستراتيجية التخفيف من الفقر مركز الصدارة بالنسبة لعملية تنفيذ الخطة الخمسية الثانية وتنفيذ البرامج الحكومية التنموية خلال السنوات القادمة.

ومع ذلك فإن تحقيق التخفيف من الفقر وتراجع معدلاته ليس بالأمر السهل أو الهين، نظراً لوجود صعوبات وتحديات يمكن أن تقف حجر عثرة أمام الاقتصاد اليمني خلال الفترة القادمة وأهمها:

- الاعتماد الكبير على عوائد النفط ومخاطره الكبيرة، كون النفط مادة قابلة للنضوب وهناك مؤشرات تدل على تراجع الإنتاج النفطي لليمن خلال السنوات القادمة، ومن ناحية ثانية كون النفط مورد غير أمن نظراً لحساسيته الشديدة بالظروف والمتغيرات الدولية وارتباط أسعاره بأحوال وظروف الدول الصناعية المتقدمة،
- ضعف القاعدة الضريبية وضعف تحصيل الإيرادات الضريبية، الأمر الذي يهدد مستقبل اليمن الاقتصادي في حالة نضوب النفط أو تراجع عوائده وذلك لقلة الموارد الاقتصادية القابلة للاستغلال الحالي أو في الأجل القريب،
- ضعف التدفقات الاستثمارية نحو الداخل على عكس التوقعات لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والخطة الخمسية الثانية، ويعود السبب في ذلك إلى أن البيئة الاستثمارية ما تزال غير مشجعة ومحفزة للاستثمارات الخاصة،

وبناءاً على التحديات المحتملة للاقتصاد اليمني والتي سبق الإشارة إليها فمن المهم أن تعمل الحكومة على إيجاد خيارات لمعالجة هذه التحديات وأهمها:

- تنويع مصادر الإيرادات وفي فترة زمنية وجيزة من خلال إيجاد نظام ضريبي فعال، يتناسب مع طبيعة الاقتصاد اليمني ويحقق مبدأ العدالة الضريبية وبما يتلائم مع طبيعة المجتمع اليمني،
- ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري،
- تهيئة البيئة الاستثمارية الجادة والمحفزة على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وذلك من خلال:
  - زيادة الاستثمارات في البنى التحتية (مطارات، موانى، طرقات، كهرباء...)
  - إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية،
  - مكافحة الفساد وتوفير بيئة إدارية تتمتع بالشفافية وقادرة على التعامل مع المشاكل والتحديات الاقتصادية بقدرة وسرعة،
  - السعي نحو إعادة تحديث النظام القضائي والمالي لكي يتماشى مع ظروف ومتغيرات العصر.

١- الناتج المحلي بطريقتي الإنتاج والإنفاق

أشارت البيانات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، بأن معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٣ هي ٣,٨%، حيث قُدرت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية ١,٩٦ تريليون ريال (١٠,٦ مليار دولار). كما إن الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الثابتة قد يحقق نمواً بنسبة ٤,٤%.

وأشارت تلك البيانات إلى أن القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في نمو الناتج الغير نفطي هي: الزراعة والإنشاءات والصناعات التحويلية وخدمات التجارة والنقل والمواصلات، حيث وصل متوسط معدل نمو هذه القطاعات إلى أكثر من ٥,٧%. ولكن برغم ما تحقق من نمو في عام ٢٠٠٣، إلا أن هناك تراجع في أداء قطاع الكهرباء والمياه والخدمات الحكومية مقارنة بعام ٢٠٠٢، وذلك لعدد من العوامل أهمها (١) عدم التمكن من مباشرة إنشاء محطة توليد الكهرباء بالغاز الطبيعي في مأرب، (٢) عدم مواكبة الاستثمارات في مجال البنى التحتية من المياه والصرف الصحي مع التمدد العمراني الواسع في المدن اليمنية وصعوبة تلبية احتياجاتها.

الشكل (١) هيكل الناتج المحلي بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي

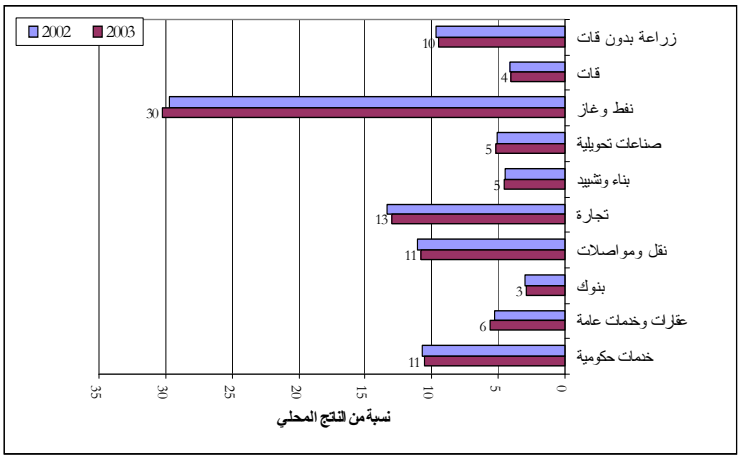

المصدر: الحسابات القومية – الجهاز المركزي للإحصاء

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية ككل إلى الناتج المحلي، فيشير الشكل رقم (١) إلى أن قطاع النفط الخام يساهم بمعدل ٣٠% من الناتج المحلي، يليه قطاع التجارة ثم قطاعي الخدمات الحكومية والنقل والمواصلات. أما قطاع الزراعة فهو يساهم بمعدل ١٤% (٤% مساهمة أنشطة أعمال القات). وعند مقارنة مساهمة القطاعات الاقتصادية ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، نجد انخفاض مساهمة معظم أنشطة القطاعات الاقتصادية، ما عدا قطاعي النفط والغاز والعقارات والخدمات العامة نتيجة ارتفاع معدل أسعار النفط عالمياً بسبب الحرب على العراق أما زيادة مساهمة العقارات والخدمات العامة وخاصة في المدن فترجع إلى(١) عودة كثير من المغتربين لقضاء عطلة الصيف في اليمن مما ساعد في ارتفاع تكاليف الإيجار وأسعار العقارات، (٢) اتجاه السياسة المالية للحكومة خلال العام ٢٠٠٣ نحو زيادة استثماراتها

في مجال البنية التحتية وخاصة في مجال تعبيد الطرقات داخل مدن الجمهورية بشكل عـــام والعاصـــمة صنعاء بصفة خاصة استعداداً لتتويجها عاصمة للثقافة العربية.

أما بالنسبة للإنفاق على الناتج المحلي، فتشير التقديرات إلى أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي بشقيه الخـــاص والحكومي، قد زادت بمعدل ٣,٧٢ نقطة مئوية عن مستواه في ٢٠٠٢ لتبلغ ٨٦,٦% من إجمالي النـــاتج المحلي في عام ٢٠٠٣(غالبيتها جاءت من زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار ٤ نقاط مئوية). كما إن نسبة الإنفاق الاستثماري قد زادت بحوالي ١,٢٣ نقطة مئوية لتصبح ١٧,٩% من الناتج المحلي وذلك بسبب زيادة استثمارات القطاع الخاص وبالتالي زيادة حجم مساهمتة في القطاع الاســـتثماري. وبـــرغم التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية وخاصة قيمة الصادرات النفطيـــة، إلا أن الميـــزان التجـــاري أنخفض بمعدل ٤,٩٥ نقطة مئوية والتي جاءت بسبب الزيادة في الواردات نتيجة ارتفاع تكاليف خـــدمات الاستيراد وكذلك زيادة الطلب على السلع الغير نفطية نتيجة الزيادة في الطلب المحلي.

من الواضح بأن الاقتصاد اليمني يعاني من بطء نسبي في النمو رغم ظهور بعض علامات التحسن في بعض القطاعات الإنتاجية، ومن المؤمل بأن تؤدي الإصلاحات الهيكلية التي تزمع الحكومة تنفيذها إلى تحفيز النمو وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للمبادرة في الاستثمار خلال الأعوام القادمة، حيث أن كثير من المحللين الاقتصاديين يرون بأن أحد الأسباب الرئيسية لعدم انتعاش الاقتصاد اليمني هو زيادة احتياج القطاع العام للإصلاحات خاصة في البيئة الاستثمارية لتصبح أكثر مرونة وملائمة لجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار.

وفي ظل عدم التحسن في البيئة الاستثمارية، ومن خلال النظر في مكونات الناتج المحلي بطريقة الإنفاق يلاحظ بأن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع في عام ٢٠٠٤ عما كان عليه في عام ٢٠٠٣ بسبب توقعات الانخفاض في الاستهلاك العام نتيجة التوقعات في انخفاض أسعار النفط. إضافة إلا إنه من غير المتوقع زيادة كمية الإنتاج النفطي حتى لو تم اكتشاف حقول نفطية جديدة خلال العام الحالي لأنها ستحتاج إلى بعض الوقت حتى يتم تهيئتها. أما بالنسبة للواردات فمن المؤكد أنها سوف تزداد ليس فقط بسبب زيادة الأسعار العالمية بل أيضاً لزيادة الطلب نتيجة زيادة النمو السكاني وزيادة النمو في الطلب على مدخلات متطلبات التنمية. أما بالنسبة للاستثمار فسينمو ولكن ببطء بسبب بطء استجابة القطاع الخاص المحلي بالإضافة إلى بطء حركة الاستثمارات الدولية.

وعلى هذا الأساس فإن قيام الحكومة في السنة الجارية باتخاذ إجراءات إصلاحية سيؤدي إلى تحسين النمو في السنوات اللاحقة وبالتحديد من بداية عام ٢٠٠٥ حيث من المتوقع الناتج المحلي سينمو بنسبة أكبر مما يتوقع له في عام ٢٠٠٤.

٢- التضخم

شهد العام ٢٠٠٣ تقلبات حادة في معدلات التضخم صعوداً وهبوطاً، فالبرغم من أن معدل التضخم في نهاية عام ٢٠٠٢ قد شهد تراجعاً ملحوظاً ليصل إلى ٤,٣% إلا أنه قد قفز في شهر يناير من العام ٢٠٠٣ ليصل إلى ١١,٦% ثم يواصل الارتفاع إلى ١٥% في شهر فبراير، ويرجع ذلك التزايد في معدل التضخم إلى تظافر مجموعة من الأسباب والعوامل أهمها:

١. الاعتماد الإضافي للموازنة العامة بنهاية عام ٢٠٠٢ الأمر الذي أدى إلى زيادة العرض النقدي وتزايد الطلب على السلع والخدمات ومن ثم الزيادة في المستوى العام للأسعار،
٢. تزايد حدة المضاربة داخل الاقتصاد،
٣. تزايد معدل التحويلات إلى الخارج عدا تحويلات المغتربين،
٤. الآثار الاقتصادية السلبية التي شهدها الاقتصاد اليمني واقتصاديات المنطقة نتيجة الحرب على العراق،

الشكل (٢) معدل التضخم الشهري خلال الفترة يناير – نوفمبر ٢٠٠٣

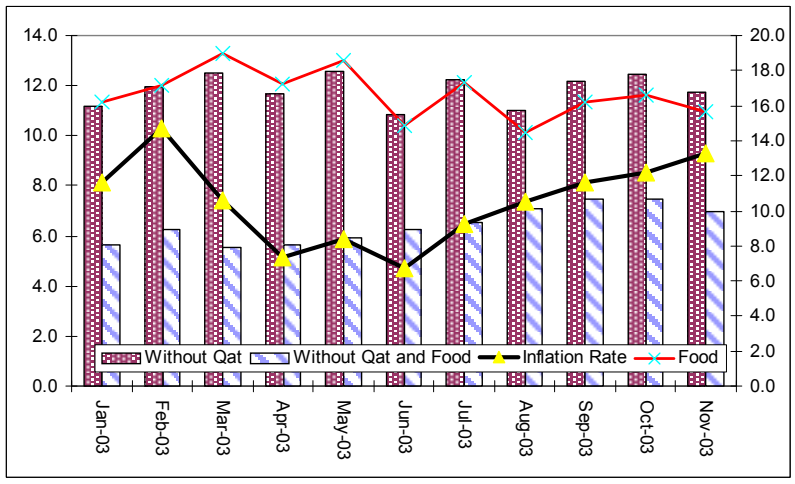

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

ومنذ مارس ٢٠٠٣ بدأ معدل التضخم في التراجع ليصل إلى حوالي ٦,٨% في شهر يونيو من نفس العام ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بمعدل ١٣% والقات ١٠٠% كون هاتين السلعتين تشكلان ٥٩% من أسعار سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويعود السبب في تراجع أسعار هاتين السلعتين إلى سقوط الأمطار الغزيرة خلال الفترة مارس–يونيو، والتي أسهمت بدورها في زيادة العرض من هاتين السلعتين وبالأخص القات إلى جانب استقرار معدل نمو العرض النقدي.

ومع بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٣ بدأت معدلات التضخم في مواصلة الارتفاع والتزايد حيث زاد معدل التضخم إلى ٩,٣% في شهر يوليو ٢٠٠٣ ثم يواصل إرتفاعه المستمر ليصل إلى ١٣,٣ في شهر نوفمبر من نفس العام.

الجدير بالذكر أن أسعار كلاً من المواد الغذائية والقات والإنفاق على الصحة والمطاعم والفنادق قد ساهمت بصورة كبيرة في تزايد معدل التضخم منذ بداية الربع الأخير ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك على النحو التالي:

١. ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية عالمياً منذ بداية شهر أغسطس وخاصة لمادتي القمح والدقيق نتيجة انخفاض العرض من هذه السلع للظروف المناخية في كثير من البلدان المنتجة..وكون اليمن معتمدة بشكل كبير على السوق الخارجية في توفير احتياجاتها من السلع الغذائية وغير الغذائية فإن أي تغيير طفيف في الأسعار العالمية يعكس أثرة في السوق اليمنية وخاصة أن السوق اليمنية مفتوحة،
٢. إضافة إنه نظراً للعلاقة التبادلية بين أسعار الصرف وأسعار المواد المستوردة فإن أي تذبذب كان يحدث في أسعار الصرف بين الدولار واليورو وبين هذه العملات والريال اليمني في الفترة الأخيرة كان له أثار تضخمية على كثير من السلع المستوردة،
٣. قلة الأمطار خلال الفترة من يوليو–نوفمبر وبالتالي انخفاض العرض من السلع الغذائية المنتجة محلياً وبالأخص الخضروات والفواكة والقات مما أدى إلى تزايد أسعارها،
٤. عودة الكثير من المغتربين خلال الفترة (يوليو–سبتمبر) لقضاء العطلة الصيفية داخل الوطن والذي أنعكس على ارتفاع تكاليف العقارات والإيجارات ومواد البناء متزامنة مع ارتفاعها عالمياً،
٥. تزامن بداية فصل الشتاء مع الربع الأخير من العام وبالتالي تزايد الإنفاق على الصحة خلال نفس الفترة،

من العرض السابق يتضح أن معدل التضخم في اليمن يتقلب بين فترة وأخرى وبصورة مفاجئة وهذا يشير إلى عدم استقرار المؤشرات النقدية نتيجة الاعتماد الكبير على الواردات في ظل سوق مفتوح ومتقلب نظراً بتقلب أسعار الصرف وأسعار السلع والخدمات الدولية، فضلاً عن تأثره بالمتغيرات النقدية والمالية والأحوال الطبيعية التي يمر بها الاقتصاد اليمني على مدار العام، الأمر الذي يستلزم مراقبة معدلات التضخم بصورة دائمة ومحاولة التنبؤ بالظروف والمتغيرات التي تسهم في تقلباته.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن من أهم الأسباب التي ممكن أن تسهم في تقلبات معدل التضخم في الفترة القادمة هي: (١) عدم التوازن بين السياسات المالية والنقدية بما يخدم استقرار معدل التضخم عند حدوده الآمنة ، (٢) عدم ثبات عرض المواد الأساسية في الأسواق العالمية وكذلك تقلبات تكاليف النقل بسبب استحواذ دول كبيرة كالصين في عملية منافسة الدول الأقل فقراً في عملية استيراد السلع الغذائية وغير الغذائية وخاصة القمح والدقيق.

٣- المالية العامة للدولة

٣-١ موازنة ٢٠٠٤

وافق مجلس النواب على مشروع موازنة ٢٠٠٤ بأغلبية كبيرة حيث صوت ١٧٥ عضواً لصالح الموازنة من إجمالي ٢٣٠ عضواً الحاضرين جلسة مناقشة مشروع الموازنة. ولقد امتنع عن التصويت ٤ أعضاء بينما عارض مشروع الموازنة ٥١ عضواً. وقد قدم أعضاء مجلس النواب عدة اقتراحات مثيره للجدل أمام الحكومة حول إعادة النظر في حزمة الاصلاحات الاقتصادية التي تزمع الحكومة تنفيذها خلال الفترة القليلة القادمة. ومن أهم ما وضعه أعضاء مجلس النواب من توصيات هو التريث في مسألة رفع الدعم عن المشتقات النفطية والعمل على رفع أجور موظفي الخدمة المدنية وأشترط على الحكومة الرجوع إلية في حال البدء في تنفيذ السياسات الاقتصادية،

ووفقاً لبيانات الموازنة فأن العجز النقدي سيصل إلى ٦٣,٥ مليار ريال والعجز الكلي ٨٤,٤ مليار ريال والذان يشكلان ٣ % و ٤% من الناتج المحلي. و لقد أعتمدت الموازنة على أساس سعر برميل النفط الخام المصدر ٢٢$ دولار كما إنها توقعت خفض في مجال الدعم وزيادة في حجم المرتبات والأجور.

٣-٢ . عملية تنفيذ موازنة عام ٢٠٠٣

يشير الجدول رقم (٢) بأن عملية تنفيذ الموازنة للفصل الثالث من العام ٢٠٠٣ والذي يمتد من يناير إلى سبتمبر مقارنة بما تم ربطة في الموازنة في بداية العام بأن النفقات الجارية للسلطة المركزية زادت بنسبة ٧% بينما تناقصت

جدول (٢) عملية تنفيذ الموازنة العامة لعام ٢٠٠٣ حتى الفصل الثالث ٢٠٠٣

	محلية (مليار ريال)			مركزية (مليار ريال)		
	ربط	فعلي		ربط	فعلي	
النفقات الجارية	78.9	74.2	-6%	344.30	368.49	7%
المرتبات والأجور	66.6	61.2	-8%	82.82	79.29	-4%
السلع والخدمات	2.9	3.4	15%	49.42	48.66	-2%
الصيانة	0.7	0.5	-28%	8.83	4.83	-45%
تحويلات ودعم	8.7	9.1	5%	163.11	201.06	23%
النفقات الرأسمالية	14.0	7.4	-47%	105.84	126.99	20%
النفقات العامة	92.9	81.6	-12%	487.41	525.68	8%

المصدر: وزارة المالية – النشرة الإحصائية والبيان المالي

بنسبة ٦% بالنسبة للسلطة المحلية. ومن الواضح بأن معظم الزيادة في النفقات الجارية قد جاءت من زيادة نفقات الدعم والتي غالباً ما تكون معظمها نفقات مشتقات نفطية وهذا يوضح مدى تأثير الدعم على سير عملية الانفاق. أما النفقات الاستثمارية فقد زادت بـــنسبة ٢٠% عما رسمتة الموازنة في بداية العام الحالي والذي يعكس عدم الإلتزام بما تم تخصيصة في الموازنة حيث وأن كثير من المشاريع يتم تنفيذها بحسب توفر الموارد وليس بحسب الحاجة الاقتصادية وهذا يدل على ضعف إستخدام الموازنة كأداة للتنمية وإنما لتلبية المتطلبات الأنية الناتجة عن الظروف السياسية والاجتماعية.

جدول (٣) عملية تحصيل الإيرادات حتى الفصل الثالث ٢٠٠٣

	مركزية (مليار ريال)			محلية (مليار ريال)		
	ربط	فعلي		ربط	فعلي	
إيرادات عامة	439	500	14%	93	85	-8%
ايرادات الزكاة	0	0		3	2	-11%
ضرائب على الدخل	42	47	12%	1	1	-2%
ضرائب على السلع والخدمات	27	24	-9%	2	2	-7%
ضرائب على التجارة	30	30	0%	0	0	
دخل المشروعات والممتلكات	297	364	23%	0	0	-11%
الايرادات الرأسمالية	0	1	4480%	0	0	-85%
المنح	12	2	-83%	79	78	-2%

المصدر: وزارة المالية – النشرة الإحصائية والبيان المالي

أما بالنسبة لمستوى تحصيل الايرادات ووفقاً لتقديرات الموازنة في بداية عام ٢٠٠٣ فيشير الجدول رقم (٣) إلا إن مستوى الايرادات العامة للسلطة المركزية زادت بنسبة ١٤% وانخفضت بنسبة ٨% بالنسبة للسلطة المحلية. وترجع معظم الزيادة في ايرادات السلطة المركزية إلى الزيادة في دخل المشروعات والتي هي بالطبع عوائد النفط. أما بالنسبة لمستوى أداء السلطة المحلية في تعبئة الايرادات المحلية فقد تخلفت عن ما رسمتة الموازنة حتى بالنسبة لإيرادات الزكاة وهذا يشير إما إلى ضعف الإمكانيات أو لعدم إبلاغ وزارة المالية بعملية التحصيل أولاً بأول.

ولهذا فقد حققت عملية تنفيذ الموازنة بدون تسديد القروض والإقراض الخارجي والمنح عجزاً بمقدار ٣٤ مليار ريال في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣ مقارنة بـــ ٤٨ مليار ريال تم تقديره عند إعداد الموازنة، وهذا يشير إلى أن الموازنة ستحقق عجزاً أقل مما توقع له نتيجة ارتفاع أسعار النفط عن ما خطط له في الموازنة حيث ونسبة العجز في الربع الثالث وصل ١,٧% من الناتج المحلي مقارنة بما توقع ٢,٣% في الموازنة. ولقد كان من المتوقع أن تحقق الموازنة فائضاً نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً ولكن بسبب الموافقة من قبل مجلس النواب على الاعتماد الإضافي تحقق العجز بدلاً من الفائض.

٤- القطاع الخارجي

٤-١ ميزان المدفوعات

بناءً على بيانات ميزان المدفوعات التي أصدرها مؤخراً البنك المركزي، فقد استمرت اليمن في تحقيق فائض مالي سنوي في القطاع الخارجي منذ عام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٢ حقق الحساب الجاري فائضاً مقداره (٤٤٣ مليون دولار)، وبما يساوي ٤,٤% من الناتج المحلي.

جدول (٤) تطور ميزان المدفوعات

	1998	1999	2000	2001	2002	Q1 -03	Q2-03
الحساب الجاري	-2.4	10.2	14	7	4.4	2.8	2.5
الميزان التجاري	-12.4	4.8	13.8	8	6	3.3	2.9
ميزان الخدمات	-8.2	-7.1	-6.3	-7.1	-6.8	-3.5	-3.2
ميزان الدخل	-2.8	-6.4	-8.2	-7.2	-8.2	-3.1	-3.4
ميزان التحويلات	21.1	19	14.7	13.4	13.4	6	6.3
الحساب المالي	-6.6	-5.4	-2.5	1	-0.2	-2.3	0.7
الاستثمارات المباشرة	-3.5	-4.1	0.1	1.4	1	-0.7	-0.3
إستثمارات أخرى	-3.1	-1.3	-2.5	-0.4	-1.2	-1.7	1
الخطأ والسهو	4.4	1.5	3	-1.2	1.7	0.6	0.4
الميزان الكلي	-5.3	4.7	14.6	6.9	6	1	3.7

المصدر: البنك المركزي

وبرغم هذا الفائض، إلا أنه انخفض مقارنة بالأعوام السابقة ١٩٩٩-٢٠٠١، حيث أنخفض بمعدل ٣٤% عن عام ٢٠٠١ ويعود ذلك إلى انخفاض نمو الميزان التجاري والدخل. فبالنسبة للميزان التجاري، (وهو الفرق بين صادرات وواردات السلع)، فقد انخفض بمعدل ٢١%، نتيجة الزيادة في الاستيراد بمعدل ١٨% وعلى الرغم من زيادة القيمة الفعلية للاستيراد بمعدل ٢٣%، إلا أن كمية الواردات لم تتجاوز ١٢% وهذا يدل على أن الزيادة في القيمة هي بسبب زيادة أسعار السلع وارتفاع تكاليف خدمات النقل. أما بالنسبة للصادرات النفطية فقد زادت بمعدل ٨,٣% إلا إن معظم الزيادة كانت من حصة الشركات النفطية وليس من حصة الحكومة وهذا يعود إلى علاقات استرداد الشركات النفطية لتكاليف الإنتاج. ومن ناحية ثانية فأنه برغم من محدودية الصادرات الغير نفطية والتي تمثل فقط ١٥% (٧% منها صادرات متعلقة بالخدمات النفطية) من إجمالي الصادرات إلا أنها نمت بمقدار ١٦% في عام ٢٠٠٢.

أما بالنسبة لميزاني الخدمات والدخل، فقد زاد انخفاضهم بمعدل ٠,٣% و ١٨,٥% على التوالي في عام ٢٠٠٢ وكذلك بالنسبة للنصف الأول من عام ٢٠٠٣، مع العلم بأنهما كانا يحققان عجزاً منذ بداية التسعينيات نتيجة مدفوعات الفوائد على القروض اليمنية وزيادة تكاليف الخدمات المتعلقة بتكاليف الاستيراد، الجدير بالذكر أنه من المتوقع أن العام ٢٠٠٣ سيحمل مؤشرات إيجابية فيما يخص الفائض المالي للتعامل مع العالم الخارجي بناءً على زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام وبالتالي زيادة قيمة الصادرات نظراً لما يمثل النفط الخام من نسبة كبيرة في هيكل الصادرات اليمنية.

أما فيما يخص التوقعات حول الواردات والصادرات لعام ٢٠٠٤ فأنه من المتوقع أن تزداد قيمة فاتورة الاستيراد نتيجة توقعات ارتفاع الأسعار العالمية ولو بنسبة ضئلية للسلع الغير نفطية والمواد الخام المستوردة للتصنيع المحلي، إضافة إلى إن هناك توقع بنمو كمية الاستيراد خاصة وأن اليمن بحاجة إلى استيراد مواد خام لتلبي احتياجات التنمية خلال السنة الحالية. ومن ناحية أخرى فأنه من المتوقع أن تنخفض قيمة الصادرات لنفس العام مقارنة بالعام الماضي نتيجة توقعات بهبوط طفيف في أسعار النفط وخاصة إنه لا توجد هناك أي توقعات بزيادة كمية الإنتاج النفطي، فضلاً عن محدودية الصادرات الغير نفطية. ومع ذلك يمكن تعويض جزء من ذلك الانخفاض من خلال الزيادة المحتملة للصادرات الغير نفطية وبالأخص المتجهة نحو الأسواق الأفريقية وبالذات أسواق الدول الموقعة على اتفاق صنعاء (السودان – إثيوبيا) خصوصاً وأنه يمكن تلمس اتجاهات جادة لزيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الثلاث الدول بدأت أولى خطواته في السعي لتشكيل مجلس رجال الأعمال في هذه الدول، الأمر الذي ينعكس وبلا شك في زيادة التبادل التجاري بين الدول الثلاث.

٤-٢ *طبيعة واستخدامات السلع المصدرة والمستوردة*

تشير بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، بأن معدل نمو قيمة الصادرات لعام ٢٠٠٢ وصل إلى ٣% بينما وصل نمو الواردات إلى ٢٣% وعند مقارنة النمو بمقياس الكميات فقد زادت الواردات بمعدل ١٢% بينما انخفضت الصادرات بمعدل ٨%. وهذا يشير إلى أن الزيادة في الصادرات كان بسبب ارتفاع الأسعار وليس بسبب الزيادة في كمية الصادرات والتي من المتوقع إنها انخفضت نظراً لما عاناه الاقتصاد اليمني من ركود نتيجة تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الشرق الأوسط. كما تشير البيانات في الجدول رقم (٥) بأن معظم الصادرات يقوم بها القطاع العام والشركات النفطية وهي مبيعات النفط أما بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص في الصادرات فهي محدودة ولم تتجاوز ٧% في عام ٢٠٠٢. أما بالنسبة للواردات فغالبيتها يقوم بها القطاع الخاص يليه القطاع العام في استيراد المعدات ثم الشركات الأجنبية في استيراد مستلزمات التصنيع والإنتاج ثم الحكومة في شراء مستلزمات أعمالها. وهذا يشير إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في مجال الاستيراد أما في مجال التصدير فمساهمته ما زالت محدودة.

جدول (٥) نسبة الواردات والصادرات بحسب القطاعات

	٢٠٠١		٢٠٠٢	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات
قطاع الحكومه	2.2	0.01	3.14	0.02
قطاع عام	١٧	54.٦	21.3	50.54
قطاع مختلط	1.٣	0.06	1.1	0.0٩
قطاع تعاوني	0.14	0.00	0.16	0.0٩
قطاع خاص	71	4.6	63.0	6.٩
الشركات الاجنبيه	7.٨	40.7	١١	42.5
المنظمات الدوليه	0.4	0.01	0.3	0.03

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء

من خلال الجدول رقم (٦) يتضح بأن اليمن معتمدة بشكل كبير على تغطية إحتياجاتها من السلع الاستهلاكية عن طريق إستيراد ٥٥% كمواد وسيطة و ٢٦% كمواد رأسمالية يليها ١٨% كسلع إستهلاكية نهائية، في حين إن ٩٢% من صادراتها هي سلع وسيطة وأهمها النفط يليه الجلود يليها ٥% كسلع إستهلاكية وغالبيتها خضروات وفواكة وأسماك ثم ٢% كسلع رأسماليه والتي معظمها هي إعادة تصدير وليست منتجات محلية. من ناحية ثانية يشير نفس الجدول إلا أن ٥٧% من واردات اليمن هي سلع مصنعة يليها ٢٩% سلع نصف مصنعة إما بالنسبة للمواد الخام فلم تستورد اليمن سوى ١٤% وهذا يشير إلى درجة إعتماد اليمن على السلع المصنعة والنصف مصنعة خارجياً بينما صادراتها من نفس المواد لم تتجاوز ١٠% حيث أن صادرتها من المواد تصل إلى أكثر من ٩١%.

جدول (٦) نسبة الواردات والصادرات بحسب الاستخدام وطبيعة المواد (%)

	واردات		صادرات	
	2002	2001	2002	2001
إستهلاكية	18	19	5	3
وسيطة	56	58	92	96
راسمالية	26	23	2	1
خام	14	15	91	90
نصف مصنعة	29	32	2	5
مصنعة	57	52	7	4

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء

٤-٣ *التبادل التجاري بين اليمن ودول العالم*

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي مركزاً تجارياً هاماً للصادرات اليمنية الغير نفطية حيث تستقبل ١١% مقارنة بـ ١% لبقية الدول العربية. أما صادرات اليمن إلى الدول الآسيوية فهي وصلت إلى ٧٨% والتي هي عبارة عن صادرات النفط الخام مع نسبة ضئيلة من الأسماك. ومن ناحية ثانية تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في قائمة الكتل التجارية المصدرة إلى اليمن بقيمة تصل إلى ٢٠٣ مليار ريال وبنسبة ٤٠% من إجمالي واردات اليمن تليه مجموعة البلدان الآسيوية غير العربية بقيمة ١١٨ مليار ريال وبنسبة ٢٣% ثم المجموعة الاقتصادية الأوربية ٧٠ مليار ريال ونسبة ١٣,٦% ثم مجموعة البلدان الأمريكية بمبلغ ٥٤ مليار ريال ونسبة ١٠,٦% ثم بقية الدول العربية بمبلغ ٢٤ مليار ريال ونسبة ٤,٨% .

وبهذا تبدو أهمية الأسواق الخليجية بالنسبة للصادرات اليمنية من حيث كونها أهم الأسـواق الخارجيـة استيعاباً للصادرات اليمنية غير النفطية والمتمثلة في المنتجات الزراعية والسمكية على عكس الأسـواق الآسيوية والتي يمثل النفط الخام السلعة الرئيسية المصدرة إليها وبالتالي فإن الإمكانيات متاحة أمام اليمن لزيادة صادراتها غير النفطية وخاصة إن اليمن تتمتـع بميزات إنتاجية من الخضر والفواكه طوال العام وكذلك تتمتع بشريط ساحلي يمتد لأكثر من ٢٠٠٠ كم والـذي يزخر بثروة هائلة من الأسماك ولهذا فأنه في حالة تنفيذ ماتم الاتفاق عليه في برنامج الحكومة من حيث تطـوير وتحسين جودة المنتجات المصدرة والاهتمـام بتـوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية تصدير هذه المنتجات وعلى رأسها توفير خطوط النقـل المختلفـة (بريـة ــ بحرية ــ جوية) اللازمة لنقل هذه المنتجات فإن مستوى الصادرات سينمو بصورة سريعة خلال فترة وجيزة.

جدول (٧) قيمة ونسبة التبادل التجاري بين اليمن ودول العالم لعام ٢٠٠٢ (مليار ريال)

	واردات	%	صادرات	%
مجلس التعاون الخليجي	203	40	63	11
الامارات العربيه المتحده	85	17	16	3
السعوديه	62	12	16	3
البحرين	5	1	2	0
عمان	15	3	3	1
قطر	0	0	0	0
الكويت	36	7	25	4
بقية الدول العربية	24	5	7	1
البلدان الاسيويه	118	23	460	78
البلدان الافريقيه	4	1	11	2
الاتحاد الاروبى	70	14	6	1
البلدان الامريكيه	54	11	31	5
الولايات المتحده	23	4	31	5
الاجمالى العام	513	100	586	100

المصدر: الجهاز المركزى للاحصاء

٥- الاحتياطيات الخارجية

واصلت الاحتياطيات الخارجية ارتفاعها خلال الفترة يناير- نوفمبر ٢٠٠٣، حيث زادت من ٤,٤ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٠٢، إلى ٥ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٠٣، مغطية لأكثر من ١٥ شهراً من تكاليف واردات السلع والخدمات. وبرغم إن نسبة نمو معدل الاحتياطي في النصف الأول من عام ٢٠٠٣ كان بطئ ومتذبذب بسبب: (١) استخدام جزء من الاحتياطي الأجنبي لتغطية الطلب المتزايد على الدولار في بداية العام وللمحافظة على استقرار أسعار الصرف، (٢) تناقص عوائد الاحتياطي في البنوك الأجنبية بسبب انخفاض معدل الفائدة عالمياً، إلا أن نسبة نمو الاحتياطي زادت وبصورة ملحوظة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ حيث زاد من ٤,٦ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٣ إلى ٥,١١ مليار في أكتوبر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، إلا أنه شهد انخفاض ملحوظ في شهر نوفمبر الماضي بسبب عجز ميزان المدفوعات الخاص بالواردات الناتجة عن زيادة الطلب على السلع المختلفة المستوردة خلال شهر رمضان والعيد.

ومع أن زيادة الاحتياطي والمحافظة علية بهذا المستوى يعكس قدرة الحكومة على ضبط الإغراءات في زيادة الإنفاق العام، ولكن – كما ذكر صندوق النقد الدولي في تقريرة قبل الأخير– يجب تطوير إدارة الاحتياطي وخاصة إن القيمة المضافة من زيادة الاحتياطي ضئيلة جداً نتيجة انخفاض نسبة الفوائد عليها ولهذا ينصح الصندوق باستغلال هذا الاحتياطي في استثمارات تكون أكثر فائدة اقتصادياً واجتماعياً. ومن المتوقع أن ينخفض مستوى الاحتياطي الخارجي خلال العام القادم نتيجة انخفاض عوائد النفط المتوقعة بسبب انخفاض أسعاره

٦– الائتمان المحلي

يتكون الائتمان المحلي من صافي الأصول الخارجية وصافي الموقف المالي للقطاعين العام والخاص، وحتى نهاية شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٣ وصل حجم الائتمان المحلي إلى ٧٨٦ مليار ريال مقارنة بـــ ٦٦٤,٧ مليار ريال نهاية العام الماضي ٢٠٠٢، أي أن الائتمان المحلي قد زاد خلال العام ٢٠٠٣ بحوالي ١٢١,٣ مليار ريال. وباستعراض وتحليل مكونات الائتمان المحلي من يناير– نوفمبر ٢٠٠٣، ومن خلال النظر إلى الشكل رقم (٤) يلاحظ أن كل من موقف القطاع الخاص وصافي الأصول ظل يتأرجح بين الصعود والهبوط الطفيف وسجل معدل نمو متواضع يقدر بحوالي ٢% خلال الفترة، أما موقف الحساب الحكومي مع الجهاز المصرفي فقد تراوح بين النمو الطفيف والهبوط الشديد، وسجل متوسط صافي حساب الحكومة مع البنك المركزي نمواً سالباً مقداره ٤% خلال نفس الفترة، حيث يبين الشكل السابق تناقص حساب الحكومة منذ بداية الفصل الأول وحتى نهاية الفصل الثاني من العام نفسة، وهذا يعود إلى تزايد السحوبات الحكومية الناتجة من تغطية تكاليف الانتخابات النيابية وما صاحبها من زيادة في النفقات الاستثمارية.

الشكل (٤) معدل نمو الائتمان المحلي

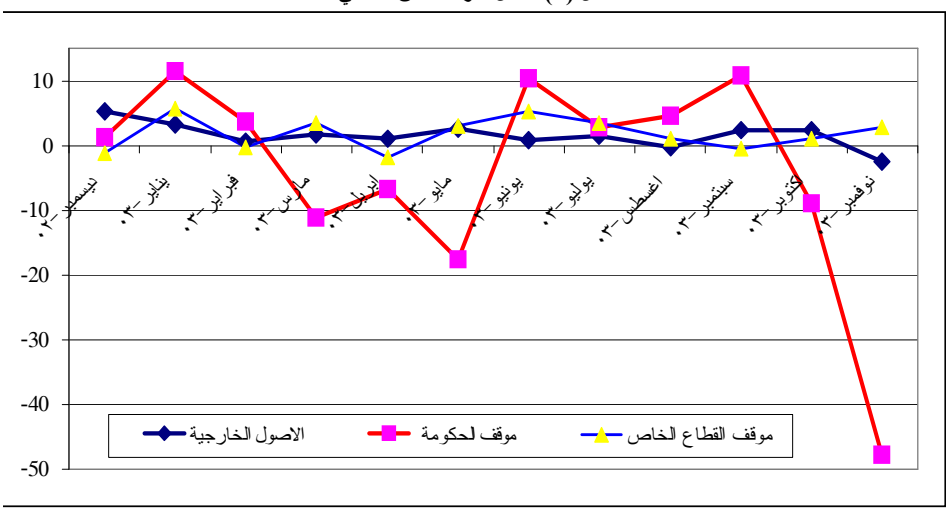

المصدر: البنك المركزي اليمني

من ناحية ثانية يلاحظ أن موقف الحساب الحكومي لدى الجهاز المصرفي بدأ بالتزايد منذ بداية الفصل الثالث وبوتيرة عالية، إلا أن ذلك النمو لم يستمر طويلاً إذ عاد موقف الحساب الحكومي إلى التناقص بشكل درامايتكي منذ بداية الربع الأخير من العام ٢٠٠٣، ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك على النحو التالي:

١- تعود كثير من أجهزة الحكومة على تأخير الصرف حتى نهاية العام،

٢- يحرص مسئولي الأجهزة والمؤسسات الحكومية المختلفة في كثير من الأحيان على صرف جميع استحقاقاتها حتى لو لم تكن في الخطة أو لم يتم إنجاز المشروع مستغلين بذلك فرصة المناقله بين الأبواب والتي يصدر بها قرار من وزير المالية،

٣- زيادة الندوات وورش العمل والحلقات النقاشية التي غالباً ما تكثر في الربع الأخير من كل عام حيث تقيمها الأجهزة والمؤسسات الحكومية المختلفة، الأمر الذي يتطلب الإنفاق لتغطية هذه الفعاليات.

مما لاشك فيه بأن زيادة الائتمان المحلي سواءً الحكومي أو الخاص ساهم بصورة كبيرة في زيادة معدل نمو العرض النقدي فهناك علاقة طردية بين المتغيرين خلال الفترة القليلة الماضية فقد زاد معدل نمو ائتمان القطاع الخاص من ١٥% في مايو ٢٠٠٣ إلى ٢٧% في أكتوبر قبل أن ينخفض إلى ٢٤% في نوفمبر. وهذه الزيادة تعكس زيادة حركة نشاط القطاع الخاص استعداداً لموسمي رمضان والعيد.

٧- التطورات النقدية

واصلت معدلات العرض النقدي بمفهومها الضيق والواسع نموهما بمتوسط مقداره ٢١% و ١٧%، على التوالي، خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٠٣. وبرغم استقرار معدل نمو العرض النقدي العريض عند متوسط ٢٠%، إلا انه شهد تقلبات، حيث انخفض من ٢١% في ديسمبر ٢٠٠٢ إلى ١٧% في فبراير ٢٠٠٣، ثم باشر في الارتفاع إلى ٢١,٣% في أبريل نتيجة الزيادة في النفقات العامة وكذلك الخاصة استجابة لمتطلبات الانتخابات النيابية، وما أن انتهت الانتخابات حتى عاود في الانخفاض إلى ١٨,٩% في مايو، ثم تأرجح بين الصعود والهبوط عند متوسط ٢٠% حتى شهر سبتمبر قبل أن يتصاعد بصورة سريعة حيث وصل إلى ٢٢,٨% في شهر نوفمبر ٢٠٠٣ وذلك استجابة للزيادة في النفقات الحكومية والتي عادة ما تحدث مع نهاية كل عام مالي نتيجة صرف الحكومة ما عليها من مستحقات.

أما بالنسبة لمعدل نمو النقود الضيقة، فقد كانت أكثر تذبذباً من العرض النقدي العريض وشبه النقود، حيث كان هذا المعدل في ديسمبر ٢٠٠٢ يساوي ٨,٤%، ثم أنخفض بعد ذلك إلى ٤,٣% في فبراير ٢٠٠٣، ثم أزداد بصورة تدريجية وسريعة إلى أن وصل إلى ٢٠% في يوليو وأستقر عند ذلك حتى وصل إلى ٢١,٨% في شهر نوفمبر ٢٠٠٣. أما شبة النقود فقد كانت في البداية مرتفعة عند ٢٩% في شهر يناير ٢٠٠٣ ثم شهدت انخفاضاً معقولاً حتى وصلت إلى ١٩,٧% في أغسطس قبل أن تعاود في الارتفاع حتى وصلت إلى ٢٣,٦ في شهر نوفمبر ٢٠٠٣ وهذا يعكس التحول من النقد المحلي إلى النقد الأجنبي بسبب التضخم والخوف من تدهور سعر الصرف، كما أن معدل نمو عرض شبة النقود يشير إلى زيادة التعامل مع المؤسسات المالية وخاصة في الفترة تشهد زيادة في الاستيراد والتصدير الموسمي.

الشكل (٥) معدل نمو العرض النقدي

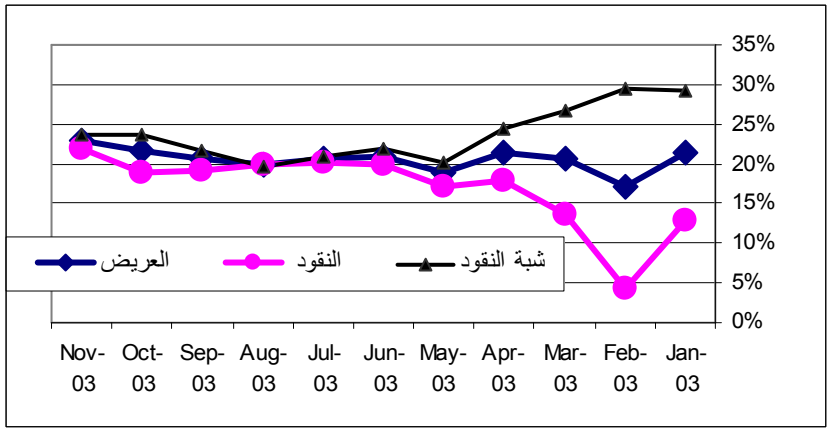

المصدر: البنك المركزي اليمني

أما بالنسبة لأثر نمو العرض على معدل التضخم فكما ذكر صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير بأنه وفي ظل توقعات نمو القطاعات الغير نفطية في عام ٢٠٠٤ بأكثر من ٤,٥% فعلى البنك المركزي التحكم في العرض النقدي عند ١١% بنهاية العام الحالي وذلك حتى يتم تحقيق معدل تضخم بأقل من ١٠%. ولكن أثبتت التجارب الماضية بأن هناك عوائق أمام البنك المركزي لخفض معدل العرض النقدي وأهمها عدم استقرار الطلب على النقود وكذلك عدم كفاية إصدارات أذون الخزانة بسبب تردد وزارة المالية والبنك المركزي في إصدار شهادات الإيداع بسبب تدني موقف ميزانية البنك المركزي.

٨- أسعار الفائدة

احتفظت أسعار الفائدة على المدخرات (لمدة ٣ اشهر و ٦ اشهر وسنة واحدة) وكذلك الودائع، بنفس النسبة ١٣% منذ شهر يوليو ٢٠٠٠، ومع ذلك فقد ارتفعت نسبة الفوائد على الإقراض قليلا وأخذت تتراوح ما بين ١٥ % إلى ٢١% منذ شهر أكتوبر ٢٠٠٢، وازدادت سعر سندات الخزينة بنسبة متواضعة في شهر نوفمبر ٢٠٠٣.

وقليل ما يُستخدم سعر الفائدة في التحكم في معدل العرض النقدي وبالتالي في خفض معدل التضخم بسبب خوف البنك المركزي من أن أي زيادة في أسعار الفوائد في الوقت الحاضر ستربك عملية أو حركة الاستثمار وبالتالي معدل النمو الاقتصادي. فبينما ينصح صندوق النقد الدولي بتحريك أسعار الفوائد إلى أعلى لتشجيع امتصاص السيوله النقدية لتخفيف العبء على نمو العرض النقدي يرى إقتصاديون محليون بأن المستوى الحالي لأسعار فوائد الاقتراض مرتفعة الأمر الذي سيؤدي على عزوف القطاع الخاص عن الاقتراض. ولهذا فعلى البنك المركزي دراسة إمكانية إعادة هيكلة أسعار فوائد شهادات الإيداع بدلاً من نظام الفوائد الحالية نظراً لعدم فعاليتها في التحكم في العرض النقدي. كما إن عليه دراسة إمكانية زيادة الفوائد بصورة تجعل من قيمة الفوائد الحقيقة عند مستويات معقولة. ومن ناحية ثانية يتوقع كثير من الاقتصاديين بأن يواصل البنك المركزي ترك أسعار الفائدة كما هي عليه دون تغيير برغم الحاجة إلى تحجيم العرض النقدي.

٩- سعر الصرف

شهد الريال تدهوراً حاداً مقابل الدولار في بداية العام الحالي ٢٠٠٣، حيث انخفضت قيمته من ١٧٨,٢ ريال لكل دولار في بداية يناير إلى ١٨٤,٨ ريال في منتصف يناير، لكنه استقر مع نهاية شهر يناير عند ١٨١,٧٤ ريال لكل دولار بعد تدخل البنك المركزي بتزويد السوق بالنقد الأجنبي، ثم واصل انخفاضه تدريجياً حتى وصل في نهاية نوفمبر٢٠٠٣ إلى ١٨٤ ريال لكل دولار. ومن المتوقع انخفاض قيمة الريال للسنة كلها مقابل الدولار الأمريكي بنسبة ٥%.

سجل الريال انخفاضا طفيفاً مقابل الدولار بسبب زيادة الطلب على الدولار استعداداً لموسم الحج وطلبات السوق لعيد الأضحى المبارك. ويرى كثير من المحللون بأن البنك المركزي يعمل على دعم الريال بصورة دائمة وهذا سبب المحافظة على الإنخفاض الطفيف من ذلك وهذا بحد ذاته عامل إيجابي حيث أن التدخل في سعر الصرف مطلوب لحفظ التوازن من الصدمات الخارجية خاصة وإن اليمن تتمتع بحرية سعر صرف مفتوحة بشكل كلي،

كما إن كثير من المراقبين الاقتصاديون يرون بأن يتراجع الريال أمام الدولار واليورو بسبب تدهور الدولار أمام اليورو وبسبب التوقعات في انخفاض أسعار النفط، ولهذا نتوقع بأن يتدخل البنك المركزي من فترة لأخرى في سوق أسعار الصرف للحد من التذبذب الكبير والمفاجئ خاصة وإن استجابة معدل التضخم للتغيرات في معدل سعر الصرف غير متماثل ومتناسق حيث تتأثر الأسعار بصورة كبيرة بتدهور قيمة الريال بينما لم تتحرك كثيراً عند تزايد القوة الشرائية للريال. ولهذا ينصح بأن يعزز البنك

المركزي من قدرته في استخدام أداة أسعار الفوائد في المحافظة على استقرار العرض النقدي عند حدوده الآمنة.

١٠- حصة الحكومة من إنتاج النفط

بسبب ارتفاع متوسط سعر برميل النفط منذ بداية النصف الثاني من العام الماضي ٢٠٠٣، فقد وصلت قيمة الصادرات النفطية أكثر من ١,٦ مليار دولار للفترة يناير–نوفمبر ٢٠٠٣، مقارنة بـــ ١,٤ مليار دولار لنفس الفترة في عام ٢٠٠٢، برغم انخفاض كمية الصادرات على حساب الزيادة في الاستهلاك المحلي، فقد كان متوسط سعر برميل النفط اليمني المصدر خلال الفترة يناير–نوفمبر ٢٠٠٣، هو٢٧,٧ دولار مقارنة بـــ ٢٤,٢ دولار في نفس الفترة ٢٠٠٢. كما إن حصة الحكومة زادت بصورة طفيفة من ٨٣,٣ مليون برميل للفترة يناير–نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ٨٣,٥٧ مليون برميل للفترة يناير–يوليو ٢٠٠٣. ومن المتوقع أن تزداد قيمة صادرات النفط الخام بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٤ نظراً لاستقرار أسعار النفط عند معدلات مرتفعة.

جدول (٨) حصة الحكومة من إنتاج النفط

	حصة الحكومة (مليون برميل)		قيمة الصادرات	
	الصادرات	الاستهلاك المحلي	مليون دولار	متوسط سعر البرميل
1995	45.9	24.4	778	16.9
1996	47	28.8	958	20.4
1997	54.9	27.2	1012	18.4
1998	41	30.5	471	11.5
1999	53.2	30.4	993	18.7
2000	71.9	31.1	1969	27.4
2001	68.7	30	1585	23.1
2002	65.1	26.2	1600	24.6
يناير-نوفمبر (٢٠٠٢)	59.51	23.79	1439.87	٢٤,٢
يناير-نوفمبر (٢٠٠٣)	58.43	25.14	1620.62	٢٧,٧٤

المصدر: البنك المركزي

١١- الدين العام الخارجي والمحلي

وصل حجم الدين الخارجي إلى ٥,٢ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٠٣ بحسب النشره الإحصائية لوزارة المالية والتي تساوي تقريباً ٤٩% من الناتج المحلي. كما إن إجمالي مدفوعات الفوائد وصلت ٢٦,٦٣ مليار ريال للفترة يناير– نوفمبر ٢٠٠٣، مقارنة بـــ ٣٠ مليار عن ما خطط له في الموازنة.

أما بالنسبة لحجم الدين المحلي لعام ٢٠٠٣، والمتمثل أساساً في صافي موقف الحكومة مع الجهاز المصرفي فقد انخفض من فائض لدى البنك المركزي بما يساوي ٦٩,٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى صافي حساب بالسالب ٥٣,٨٥ مليار ريال في نوفمبر ٢٠٠٣. وهذا الانخفاض الشديد كان نتيجة السحب الزائد في النفقات العامة لتغطية تكاليف الانتخابات وتكاليف الدعم الإضافي إضافة إلى التزامات مالية لشراء معدات عسكرية ضرورية لمحاربة الإرهاب. كما إن معظم مصادر مديونية الحكومة المحلية

تأتي من خلال بيع أذون ألخزانه للقطاع المصرفي بشكل عام. إلا أن حجم مشتروات أذون ألخزانه تتم عن طريق البنوك التجارية. أما بالنسبة لحجم سلفيات القطاع الخاص فقد ازدادت من ١٤ مليار ريال في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى ٣٧,٩ مليار ريال بنهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٣ والتي تعكس زيادة تفاعل القطاع الخاص مع القطاع المصرفي.

١٢- الإصلاحات الهيكلية

لقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ تطورات ملموسة على طريق الإصلاحات ألهيكليه حيث تم تنفيذ الإجراءات التالية:

- انتهت الحكومة من عملية إعداد الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات،
- تم إرساء مناقصة مشروع ألبصمه على شركة ألمانية،
- أنشئ نظام الحوافز لموظفي الخدمة المدنية
- صادق مجلس النواب على قانون صندوق الخدمة المدنية،
- تم إعادة تقييم سياسات وإجراءات التوظيف،
- تم استكمال جميع الإجراءات لإصدار البطائق الوظيفية،
- تم استكمال جميع الإجراءات اللازمة لتوريد الخدمات الاستشارية في مجال تحديد دور وظيفة الدولة وإعادة بناء وهيكلة الوحدات المختارة (الضرائب، الجمارك، الخدمة المدنية، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئة العامة للطيران المدني، ووزارة الصحة، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل).

وبرغم ما تحقق فأن الجهاز الإداري لا زال يعاني من اختلالات هيكلية وإدارية ومالية تستلزم الوقوف أمامها بجدية تامة وخاصة فيما يتعلق بمستوى رفع كفاءة الإدارة ومحاسبة الاختلالات المالية ومواصلة العبث بالمال العام من قبل بعض القضاة وبعض الموظفين وإعادة توزيع القوى العاملة بين السطات المحلية.